بريطانيا في الخليج العربي من البحر الى البر
(القرن السابع عشر–القرن العشرين)

الباحث الأول:
م. م. غفران محمد حسن
جامعة الفلوجة –كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث الثاني:
م. م. جنان محمد حسن
الجامعة العراقية –كلية التربية

الملخص:

مع بداية القرن السابع عشر شهد العالم تغيرا كبيرا في شكل التحركات التجارية فقد كان لانطلاق الشركات التجارية الاستعمارية تأثيرها الواضح على سير الأحداث العالمية، إذ كان لنشاطها التجاري والاقتصادي الدور الرئيس في فرض سياسات القوى الكبرى آنذاك ولم تكن بريطانيا بعيدة عن هذا التوجه العالمي فقد احدث المرسوم الملكي لإنشاء شركة الهند الشرقية الإنكليزية والتي كانت الأداة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المناطق المستعمرة ولاسيما منطقة الخليج العربي والممرات الواصلة اليه، وشكل الخليج العربي محورا أساسا في الاستراتيجية البريطانية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أنها لم تكن الوحيدة في المنطقة، وكان لها منافسون آخرون مثل: روسيا وفرنسا وهولندا لذا عملت بريطانيا بأساليب مختلفة لضمان سيطرتها على الخليج العربي، وانتقلت تدريجيا من البحر نحو البر بخطوات متلاحقة لبناء قواعدها في سواحل الخليج العربي، إلا أنها بحلول القرن التاسع عشر وظهور الثورة النفطية وبداية الصراع العالمي للحصول على الامتيازات النفطية كان هناك أثر في نقل بريطانيا مراكزها الى المناطق الداخلية للخليج العربي، ومن جانب اخر نلحظ أن السياسة البريطانية كانت تتغير هي الأخرى من مرحلة لأخرى بين الشدة والضغط السياسي وبين محاولات كسب الود والصداقة للحكام المحليين في المنطقة، فتلجأ تارة الى تقديم بعض الاعترافات بالاستقلال الجزئي للمشيخات وبين عقد الاتفاقيات التي تضمن لبريطانيا السيطرة الحقيقية عليها وتثبيت نفوذها وإبعاد نفوذ أي قوة أخرى منافسة، مما جعل بريطانيا في اغلب الأحيان صاحبة النفوذ الأكبر في السيطرة على منطقة الخليج العربي. وبدأت تواجه نشاطا جديدا ومنافسا قويا ألا وهي الولايات المتحدة الامريكية والتي عملت هي الأخرى على تثبيت وجودها في المنطقة مما جعل بريطانيا تسعى لكسبها والتعاون معها أحيانا وابعادها أحيانا أخرى بحسب ما تدعو الحاجة لذلك.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الخليج العربي، السواحل، معاهدة، النفط.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 37, Aug 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Britain in the Arabian Gulf from sea to land B

(seventeenth century-twentieth century)

M. M. Ghufran Muhammad Hassan
University of Fallujah-College of Administration and Economics
M. M. Jinan Muhammad Hassan
AL-Iraqia University-College of Education

Abstract:

At the beginning of the seventeenth century, the world witnessed a major change in the form of commercial movements. The launch of colonial trading companies had a clear impact on the course of global events, as their commercial and economic activity played a major role in imposing the policies of the major powers at the time. Britain was not far from this global trend. The royal decree created the establishment of the English East India Company, which was the tool for implementing its economic, political and military policy in the colonized regions, especially the Arabian Gulf region and the passages leading to it. The Arabian Gulf formed a fundamental axis in the British strategy in its various forms. It was not the only one in the region, and it had other competitors such as Russia, France and the Netherlands. Therefore, Britain worked in different ways to ensure its control over the Arabian Gulf, and gradually moved from the sea to the land with successive steps to build its bases on the coasts of the Arabian Gulf. However, by the nineteenth century, the emergence of the oil revolution and the beginning of the global struggle to obtain oil concessions had an impact on Britain transferring its centers to the interior regions of the Arabian Gulf. On the other hand, it was noted that British policy was also changing from one stage to another between severity and political pressure and attempts to gain the affection and friendship of the local rulers in the region, so it sometimes resorted to Providing some recognition of the partial independence of the sheikhdoms and concluding agreements that guaranteed Britain real control over them and the consolidation of its influence and the exclusion of the influence of any other competing power, which made Britain in most cases the one with the greatest influence in controlling the Arabian Gulf region. It began to face a new activity and a strong competitor, namely the United States of America, which also worked to establish its presence in the region, and

this is what made Britain seek to win it over and cooperate with it sometimes and expel it at other times according to what it claimed was necessary for that.

Keywords: Britain, Persian Gulf, Coasts, Treaty, Oil.

المقدمة:

إن التاريخ هو السجل الحي الذي تتسع صفحاته لكل الاحداث والقلم الذي لا يتوقف عن التدوين لماضي الأمم والشعوب، وكيف بدأت ونشأت وتطورت، لم يغفل أن يكتب لنا امجاد وخيبات تلك الشعوب، ولا بطولاتها في النضال لأجل استقلالها واستقرارها او هفواتها في التحالفات التي كبلت مستقبلها وقيدت اياديها في حرية التصرف واستغلال ثرواتها النادرة.

وللتاريخ عدة وجهات نظر قد تختلف او تتفق من باحث لآخر ومن قارئ لآخر، لذا قد تتشابه موضوعات البحث وتختلف في تفصيلاتها من حيث المصادر او الوثائق المستعملة وأساليب التحليل والنقد والربط التي يتبعها الباحث.

وهذا ما عزز فكرة البحث الموسوم بـ(بريطانيا في الخليج العربي من البحر الى البر) والمتضمنة التعمق في الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي وتطور هذا الوجود حتى أصبح تغلغلا وسيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية ذات تأثير حقيقي وملموس في مستقبل المنطقة بالكامل.

وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: السيادة البريطانية في مياه الخليج العربي: وتضمن فكرة التنافس الدولي الأوربي للسيطرة على الممرات المائية عبر العالم والتي كانت منطقة الخليج العربي حلقة وصل أساسية فيها. وحوى مطلبين ،**المبحث الثاني:** الاستراتيجية البريطانية في السيطرة على بر الخليج العربي: وتضمن هذا المبحث دراسة السياسة البريطانية في المنطقة مع بداية القرن التاسع عشر والتي بدأت تأخذ منحى آخر بهدف الانتقال من البحر الى البر والتوغل أكثر في منطقة الخليج العربي ولاسيما بعد تثبيت مراكزها وقوتها البحرية على الممرات المائية التي تربط مناطق الهند الشرقية(اندونيسيا) مع الخليج العربي. **المبحث الثالث:** الثروة النفطية واحكام القبضة البريطانية على نفط الخليج العربي. دراسة بدايات اكتشاف الثروة النفطية واولى عمليات التنقيب التي كانت

نقطة التحول الكبيرة في تغير مسار السياسة في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى .

المبحث الأول: النفوذ البريطاني في مياه الخليج العربي

أولا : السيادة في الساحل الشرقي :

كان للتنافس الدولي الأوربي دوره في تأسيس شركات تجارية خاصة، وقد اخذ البريطانيون على عاتقهم زعامة حرية البحار وإطلاق المجال للتجارة الحرة؛ للتخلص من السياسة الاحتكارية البرتغالية.

وعملت بريطانيا على تدعيم نفوذها في مياه الخليج العربي بتوجيه عدة ضربات متوالية للوجود البرتغالي منذ العام (1588)، ففي ذلك العام نجحت بريطانيا في تحقيق امنها التجاري بانتصارها الساحق على اسبانيا في عدة معارك بدأ من ارمادة وصولا الى حرب السنوات السبع ، وفي العام (1600) بدأت القوة البحرية التجارية لبريطانيا تأخذ شكلا جديدا بتأسيس الشركات التجارية القومية، إذ أصدرت الملكة اليزابيث في ديسمبر 1600 مرسوما ملكيا لتأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية أو شركة تجار لندن الذين يتاجرون مع الهند الشرقية (محمد، 1979، صفحة 21).

ومن ناحية أخرى عملت بريطانيا على تدعيم مركزها في الخليج العربي بالتقارب مع الشاه الفارسي عباس الكبير والذي مهدت له بعثات ممثلي الشركة التجارية الى البلاط الفارسي؛ لكسب ثقته، وقد شاركت سفن الاسطول البريطاني في الهجوم على قاعدة سورات البرتغالية عام 1615م مما كان له الأثر الكبير في تردي سمعة الاسطول البحري البرتغالي في الخليج العربي، ليستحوذ عليه الاسطول البريطاني فقد اصدر الشاه عباس في العام التالي مرسوما يتضمن تعليمات واضحة بحسن استقبال البريطانيين الوافدين الى بلاد فارس، وقد اختارت شركة الهند الشرقية الإنكليزية ميناء جاسك ليكون مركزا لوكالتها في الخليج العربي؛ كونه بعيدا جدا عن الوجود البرتغالي ولموقعه الجغرافي المتميز وامكانياته الطبيعية، ومع ذلك بدأت المناوشات مع الاسطول البرتغالي في ديسمبر عام 1620م فيما عرف بمعركة جاسك (زكريا، 1996، الصفحات 90-91).

ولم تكن شركة الهند الشرقية الإنكليزية مجرد شركة تجارية بل كانت مؤسسة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية ودينية، ففضلا عن أهمية الدوافع الاقتصادية التي دعت مؤسسي الشركة للتقارب مع الشاه عباس الكبير للحرص على مصالحها وامتيازاتها وعدم إعطاء الفرصة لتفوق البرتغاليين عليها، فإنها كانت تسعى للحفاظ على السلام السياسي بين بريطانيا واسبانيا بعدها القائمة على أملاك البرتغال في هرمز وأن التقارب مع الشاه عباس والمشاركة في هجماته العسكرية الرامية الى انهاء الوجود البرتغالي في الخليج العربي مما قد يؤدي الى توتر العلاقات بين البلاطين البريطاني والاسباني، فضلا عن أن فكرة تأييد الفرس المسلمين ضد البرتغاليين المسيحيين لم تكن متناسبة مع أفكار بعض المسؤولين في الشركة (ويلسون، الصفحات 108-109).

ويبدو من الاحداث بعد عام 1621م أن الحال قد تغير فقد استفاد البريطانيون من تصادف وصول اسطولهم البحري الى ميناء جاسك قادم من سورات مع قرار الشاه الفارسي لقيادة حملة لاستعادة هرمز من البرتغاليين، إذ بادر قولي خان حاكم إقليم فرستان وقائد الحملة الفارسية بطلب المساعدة العسكرية والسياسية وفي الوقت نفسه لوح لهم اذا ما رفضوا المساعدة فإن الشاه عباس الكبير سيعمل على سحب الامتيازات الممنوحة لهم، ومصادرة شحنات الحرير التي كان يتوقع وصولها لهم من أصفهان، مما احرج موقف بريطانيا واضطرت الشركة لدفع رشوة كبيرة للمسؤولين البريطانيين في سبيل المشاركة في الهجوم، وبالمقابل طالب مؤسسو الشركة البريطانية من الشاه عباس لعقد اتفاقية تضمن لهم امتيازاتهم في الخليج العربي فعقدت الاتفاقية بين حاكم إقليم فارستان وممثل شركة الهند الشرقية في جاسك وهي اتفاقية ميناب في يناير 1622م، (اندرادي، 1996، الصفحات 94-95) والتي تضمنت عدة شروط كان ابرزها: أن يسهم الفرس على الأقل بدفع نصف تكاليف العمليات العسكرية، وأن تقسم الغنائم بالتساوي بين الطرفين، وأن يؤل الحصن البرتغالي في هرمز بكل ما فيه للبريطانيين، ونصت الاتفاقية على اقتسام العوائد الكمركية في هرمز بين بريطانيا والفرس بالتساوي، وأن يعفو كل طرف تجار الطرف الاخر من الكمارك في موانئه، وتضمنت نصوصا تعود لمعاملة الاسرى المسيح للبريطانيين والمسلمين للفرس، فضلا عن نصوص تخص مساعدة بريطانيا لفارس في بناء اسطول بحري لها في الخليج (لوريمر،ج.ج.، صفحة 37،ج1).

وفي 23ابريل 1622م وجد البرتغاليون أنفسهم مجبرون على الاستسلام للبريطانيين وتم انزال العلم البرتغالي من قلعة البوكيرك بعد أكثر من مئة عام على السيطرة البرتغالية عليها، وتعاون

الاسطول البريطاني مع الهولنديين لتدمير ما تبقى من القواعد البرتغالية على الساحل الشرقي للخليج لعربي (السالمي، الصفحات 187–188؛ تخسيروا، 1996، الصفحات 35–36).

وبعد أن تم القضاء على الوجود البرتغالي في الساحل الشرقي للخليج العربي وحل الوجود البريطاني محله، صارت بندر عباس المركز التجاري لشركة الهند الشرقية الإنكليزية فقد سمح لهم الشاه عباس بتشييد مبنيين في المدينة الجديدة، وكانت لبندر عباس مميزاتها التجارية المهمة؛ كونها فتحت الطريق امام البريطانيين لنقل تجارتهم الى بلاد فارس بطريقة اسهل من الوصول الى ميناء جاسك ولذلك بادروا الى نقل وكالتهم اليها، وظلت بندر عباس هي المقر الأساس لشركة الهند الشرقية الإنكليزية طوال سنوات القرن والنصف التالية في مناطق السواحل العربية، ومنها بدأ البريطانيون بالسيطرة على تجارة الخليج العربي، ومن ناحية أخرى مراقبة الأوضاع السياسية في المنطقة مستفيدين من التقارب بينهم وبين الفرس (نشأت، 1972؛ 109).

ثانيا: السيادة في الساحل الغربي:

على الجانب الاخر من الخليج العربي فقد تزامن سقوط السيادة البرتغالية في هرمز مع قيام حكم اليعاربة والتي سعت لإنشاء حكم مستقل عن بلاد فارس والبرتغاليين والتي دام حكمها حتى العام 1714، لتخلفها اسرة البو سعيد التي لاتزال مستمرة في الحكم في سلطنة عمان حتى الوقت الحاضر.

وقد استهل ناصر بن مرشد اليعربي مؤسس اسرة اليعاربة حكمه بالصراع المرير ضد الفرس والبرتغاليين، واستمر الامر كذلك حتى وفاته عام 1649، إذ لم يبق للبرتغاليين الا عدد من الحصون الضعيفة والمتفرقة على طول الساحل الغربي لمسقط وزنجبار (بن قيصر، 1977، الصفحات 40–41).

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قام به اليعاربة للتخلص من السيطرة البرتغالية إلا أن نجاحهم كان يرتبط الى حد كبير بمعرفتهم بأهمية الاستفادة من المنافسة الدولية في بحار الشرق، مما دفعهم الى إيجاد علاقات مع بعض القوى الاوربية التي ظهرت في الخليج العربي، وقد بدأت علاقة اليعاربة مع بريطانيا منذ تأسيس دولتهم أي: على عهد الامام ناصر بن مرشد عندما طلب من شركة الهند الشرقية البريطانية عام 1645م ارسال مبعوث لها من سورات للتفاوض لأجل تأسيس علاقات تجارية وكان هدف ناصر بن مرشد من تلك الخطوة تقييد

البرتغاليين اقتصاديا، وعلى الفور أرسلت الشركة البريطانية مبعوثها الى صحار والذي نجح في التوصل لاتفاقية بين الطرفين في فبراير 1646م منحت البريطانيين عدة امتيازات منها: حرية التجارة في مسقط، وحرية حمل السلاح وممارسة شعائرهم الدينية، الى جانب تنظيم القواعد الخاصة في حال وقوع النزاعات بين رعايا الطرفيين، إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ من الجانب البريطاني؛ بسبب انحسار تجارتها في الخليج العربي على اثر تصاعد النشاط الهولندي، إلا أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في كونها تمثل الحلقة الأولى في سلسلة معاهدات واتفاقيات الصداقة والتجارة التي وقعت بين شركة الهند الشرقية البريطانية وعمان (زكريا، 1996، الصفحات 100-101).

وبعد العام 1650م ساءت أوضاع البريطانيين في مناطق الخليج العربي وهرمز فقد كانت معظم تجارتهم في بلاد فارس، فضلا عن أن جزءا من هذه التجارة لم يكن لبريطانيا بل كان تجارة بحرية يمارسها تجار هنود يستعملون سفنهم الخاصة تحت حماية العلم البريطاني واحيانا بقيادة قبطان بريطاني وفي غضون القرن الثامن عشر اصبح مجموع الاعمال التجارية سواء كانت تجارة بريطانية خاصة او تجارة الشركة البريطانية اكبر من اعمال الشركة الهولندية، فضلا عن أن زيادة النفوذ البريطاني في اسيا خلال القرن الثامن عشر أدى الى زيادة قوة بريطانيا النامية في الخليج العربي، إلا أنه وبسبب انحلال دولة فارس والامبراطورية العثمانية واغلاق طرق التجارة الدولية ترتب على ذلك انخفاض عملهم في الخليج العربي وتقليل عدد موظفيهم العاملين هناك (سولت،ب.ج، 1993، الصفحات 76-77).

المبحث الثاني: الاستراتيجية البريطانية في السيطرة على بر الخليج العربي

بقيت بريطانيا لوقت طويل تحاول الحفاظ على مركزها في التجارة البحرية في الخليج العربي بخلق التوازن بين القوى العربية في السواحل الغربية من الخليج العربي وبلاد فارس في السواحل الشرقية للخليج؛ وذلك لكونها كانت تخشى من عودة النفوذ البرتغالي من جهة، ومن جهة أخرى تقليص النفوذ الهولندي المنافس لها وابعاد النفوذ الفرنسي المتنامي في المنطقة، وبالفعل بعد أن حققت سيطرتها على الهند وعلى الجزء الغربي بين المحيط الهندي توجهت نحو الجزء الشرقي، ويعد سقوط جزيرة غوادلوب اخر مستعمرة فرنسية في الامريكتين بيد بريطانيا عام 1810 نقطة بداية مرحلة استئثارها على بحار الشرق بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة والتي امتدت من بداية القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر.

أولا: السيطرة البريطانية على الموانئ الشرقية:

مع بداية القرن التاسع عشر بدأت السياسة البريطانية تأخذ منحى اخر، فلم تعد مؤيدة لمساعي الفرس للسيطرة على السواحل الشرقية للخليج العربي، ومن جهة أخرى لم تؤيد توجه العمانيين للاحتفاظ بنفوذهم في تلك المناطق عدا مقاطعة جوادور التي أصرت بريطانيا على بقاء تبعيتها لمسقط بما يصب في مصلحتها لمد الخطوط البرقية التي كانت تمر بها، فضلا عن الأهمية البالغة للجزر والموانئ الواقعة على السواحل الشرقية للخليج العربي التابعة لإدارة مسقط الناجحة والعادلة بالنسبة إلى الأهالي والوافدين اليها بفضل سياسة التسامح الديني والحرية الاقتصادية التي اتبعها سلاطنة مسقط في ادارتهم (لوريمر،ج.ج.، الصفحات 897-898).

ومن جانب اخر سعت بريطانيا لتدعيم مركزها في موانئ البصرة التي كانت تابعة للإدارة العثمانية ولاسيما بعد التقارير التي رفعها ممثلو شركة الهند الشرقية البريطانية في البصرة والتي اشارت للممارسات التي قام بها الهولنديون لإغراء مسيحيي البصرة على الإقامة بها ووعدهم للفقراء بمساعدات مالية لمساعدتهم في الاستقرار واستقدام الاسر الهولندية للبصرة لتحويلها الى مستوطنة هولندية مما يلحق الضرر البالغ بالتجارة البريطانية، فما كان من شركة الهند الشرقية الإنكليزية إلا نقل وكالتها الى البصرة عام 1759 بعد خسارة وكالتها في بندر عباس (امين، 1981).

لقد تأثر النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بسبب الاحداث الداخلية لبلاد فارس ولكن بعد أن تمكن كريم خان الزند من تدعيم سلطته والقضاء على الاضطرابات والفوضى فقد أتاح ذلك لبريطانيا وتحديدا عام 1763 من فتح مقيمية تابعة لها في بوشهر، ويمكن أن يعد انشاء تلك القيمية بداية مرحلة جديدة من مراحل تطور النفوذ البريطاني في الخليج العربي؛ كونها أصبحت قاعدة النفوذ البريطاني السياسي في المنطقة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا في العام 1946 عندما انتقلت المقيمية الى البحرين، ويرتبط انشاء المقيمية البريطانية في بوشهر بالنشاط السياسي الذي قام به المستر اندرو برايس ممثل حكومة بومباي الذي تمكن بعد وصوله الى بوشهر من عقد اتفاقية مع الشيخ سعدون حاكم الميناء، منحت البريطانيين بموجبها قطعة ارض لإنشاء حديقة ومقبرة خاصة بهم، وسمح لهم باستعمال اعلامهم الخاصة واعفائهم من الكمارك، واهم بنود هذه الاتفاقية عدم السماح لأي شركة أخرى بإقامة مركز لها في بوشهر اما الشروط المكملة للاتفاقية فنصت على حق بريطانيا بالاحتفاظ بحامية عسكرية لحماية دار اقامتهم

(لوريمر،ج.ج.، الصفحات ج5/ 28–34). وقد صادق كريم خان الزند على بنود الاتفاقية والتي كانت الأساس للمعاهدات والاتفاقيات جميعا التي منحت الامتيازات نفسها للبريطانيين في المقاطعات الفارسية الأخرى جميعا، وبذلك استحوذوا على النفوذ في بلاد فارس، فقد منحتهم التسهيلات التجارية بتأكيدها بفرمان أصدره كريم خان الزند نص على حق بريطانيا في إقامة مقيميات تابعة لها في الأراضي الفارسية جميعا كتقدير للصداقة بين البلدين، وهكذا صار ميناء بوشهر المركز الرئيس الأول للتمثيل البريطاني في منطقة الخليج العربي، والذي كان بداية ذا طابع تجاري بحت ليتطور بعد ذلك ليتخذ طابعا سياسيا، ثم أصبحت له الى جانب ذلك سلطة عسكرية على امارات الخليج العربي، ومن جانب آخر قضت على المنافسة الفرنسية في المنطقة (محمد، 1979، صفحة 36).

ثانيا: السيطرة البريطانية على المشيخات الغربية والجنوبية:

كانت المحطة الثانية في استحواذ بريطانيا على نفوذ منقطة الخليج العربي هي السيطرة على ميناء بندر عباس عام 1798 بفضل التعاون بينها وبين حكومة مسقط التي تجمعها معها علاقة طيبة، وهدفت من ذلك لإبعاد نفوذ الفرنسيين والهولنديين من المنطقة، إذ بدأت بالتلويح لسلطان بن احمد سلطان مسقط برغبة شركة الهند الشرقية الإنكليزية بإنشاء وكالة لها في مسقط، وقدمت الوعود للسلطان بالمساعدة فيما لو طرد الفرنسيين من خدمته إذ ستقوم حكومة بومباي البريطانية بإرسال جراح يكون تحت تصرفه بدلا من الجراح الفرنسي، فكانت تلك الخطوات هي الأساس الذي وقعت عليه معاهدة بين السلطان وممثل حكومة بومباي البريطانية بتاريخ 12 أكتوبر 1798م، والتي اشتملت عدة بنود كان من شأنها إرساء علاقات الود والصداقة بين شركة الهند الشرقية الإنكليزية وحكومة مسقط، ووضع قيود لعرقلة النفوذ الفرنسي في مسقط ومنعهم من تأسيس او إقامة اية مراكز لهم في مسقط او في اي ممتلكات تابعة لها، ومنع السفن الفرنسية من دخول موانئها في حين يسمح للسفن البريطانية بذلك، وتعهد السلطان بأن يقف الى جانب بريطانيا في حال المواجهة البحرية مع فرنسا في مياه مسقط، ولعل اهم ما نصت عليه الاتفاقية هو اطلاق المجال لبريطانيا لإنشاء وكالة تجارية في بندر عباس التابع للسلطنة مع إبقاء حامية عسكرية لها تتألف من (700–800) جندي، إلا أن السلطان تراجع عن تنفيذ النص الخاص بإقامة وكالة بريطانية ورفض تعيين معتمد سياسي بريطاني في مسقط، ومع ذلك فإن تلك الاتفاقية تشير وبشكل جلي الى التوجه السياسي لبريطانيا لعرقلة النشاط السياسي الفرنسي وتوثيق العلاقات مع

مسقط من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في منطقة الخليج العربي بأكمله (ويلسون، الصفحات 169-170).

وقد اهتمت بريطانيا بهذه الاتفاقية وتفعيلها بعد أن اتضح لها أن فرنسا لم تأخذ بنودها على محمل الجد؛ كونها أصبحت غير سارية المفعول، ولاسيما أن سلطان مسقط لم يكن على استعداد تام للخضوع للبريطانيين في كل مطالبهم واستمرار علاقاته التجارية مع جزيرة موريس الفرنسية، وتغاضى عن استعمال الفرنسيين ميناء مسقط قاعدة لعملياتهم البحرية ضد بريطانيا، لذا لجأت حكومة بومباي البريطانية الى الضغط السياسي على حكومة مسقط للتأكيد على تفعيل الاتفاقية، وقد اختارت السير جون مالكوم ليقوم بهذه المهمة (لوريمر،ج.ج.، صفحة ج270/1).

وكانت مهمة مالكوم بالدرجة الأولى تهدف الى عقد معاهدة سياسية وتجارية مع فتح علي خان شاه بلاد فارس ولاسيما بعد تزايد شكوك حكومة بومباي بنوايا فرنسا لغزو الهند عن طريق بلاد فارس، وفي اثناء رحلته الى هناك عرج مالكوم الى سلطنة مسقط حيث التقى بسلطانها ووضح له تطور الاحداث في الهند وأن بريطانيا قد قضت على الاضطرابات جميعا والثورة الداخلية ضدها، ولوح له بأن تماديه في علاقته بالفرنسيين يعرض سلطنته وتجارتها الخارجية للخطر؛ كون بريطانيا أصبحت المسيطرة الأولى على الموانئ جميعا التي تمر بها تجارة سلطنة مسقط، وأن استمرار مراسلاته مع فرنسا قد يضطر بريطانيا لإغلاق موانئ الهند امامها، وأكد مالكوم للسلطان على ضرورة الاعتراف بالحقيقة الواقعة وهي أن رخاء مسقط يعتمد على رضا بريطانيا وصداقتها (ابراهيم، 1935، صفحة 46).

وعمد مالكوم لاستغلال الفرصة واثارة شكوك السلطان ضد الفرنسيين ذاكرا له أن فرنسا تحدت المعاهدات والقوانين جميعا واستولت على مصر وبدأت تفرض سيطرتها على الطريق المؤدي الى الحرمين الشريفين، ولولا بريطانيا لاستولت فرنسا على المدن الإسلامية المقدسة وازالت العقيدة الإسلامية من الوجود، مثيرا بذلك العاطفة الدينية للسلطان المسلم (ابراهيم، 1935، صفحة 47).

واهم ما توصل اليه اللقاء بين مالكوم والسلطان أن اعترف الأخير صراحة بموافقته على استقبال وكيل بريطاني في مسقط تتم عن طريقه الاتصالات جميعا بين حكومتي مسقط وبومباي، فكان هذا الاعتراف بمثابة معاهدة جديدة عقدت بين الطرفين في العام 1800 والتي اشارت الى أن علاقة الصداقة بينهما قائمة دون تحديد وقت انتهائها (ابراهيم، 1935، صفحة 48).

وبعد ذلك توجهت نحو سواحل عدن وجنوب الجزيرة العربية حيث عقدت مع سلطان لحج معاهدة في العام 1803 شكلت الحلقة الأولى في سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع مشيخات الجنوب العربي، وعملت على تفعيل اتفاقيتها السابقة في العام 1798 مع سلطان مسقط؛ كونها لم تكن سارية المفعول بعد (قاسم، تموز 1975، صفحة 169).

المبحث الثالث : الثروة النفطية وإحكام القبضة البريطانية على نفط الخليج العربي

أولا: اكتشاف الثروة النفطية وعمليات التنقيب:

على الرغم من أن الالمان كانوا اسبق من غيرهم في البحث عن النفط في المناطق التابعة للدولة العثمانية والعراق، إلا أن الأمريكيين كانوا اول من حاول الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في هذه المناطق، وهو مثل بحد ذاته نقطة التحول في الصراع الدولي على الخليج العربي مع أوائل القرن العشرين فبعد أن كان الهدف اخضاع طرق المواصلات البحرية والتجارية للسيطرة الاوربية، اصبح الهدف السيطرة على منابع البترول فيها (الفرحان، 1960م، الصفحات 128-130).

وانتهزت بريطانيا قيام الحرب العالمية الأولى لتثبيت سيطرتها على الخليج العربي ولاسيما أن ذلك تصادف مع بداية التوقعات لاستثمار النفط في هذه المنطقة فقد زادت من اخضاعها للقوى المحلية بإجبارها على الدخول في اتفاقيات جديدة تمنعها هذه القوى من استثمار النفط او قبول أي عرض من أي جهة أخرى غير بريطانيا دون استشارة المقيم البريطاني ومصادقة الحكومة البريطانية (حميدي، 2015، صفحة 184).

ولم يكن النفط فقط ما تركزت عليه سياسة بريطانيا في المنطقة فقد عمدت بتلك الاتفاقيات الى اخضاع القوى المحلية وعلاقاتهم الخارجية لسياسة بريطانيا بمنعهم من تأجير او بيع او اشغال أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الأخيرة (العابد، 1976). وكانت أولى الخطوات التي اقدمت عليها بريطانيا بهذا الشأن ولاسيما مسألة النفط في عام 1910م، فبعد أن دعمت الاتحاديين في انقلابهم وحصولهم على السلطة فتحت المجالات الواسعة امام بريطانيا للظفر بعدة امتيازات على الأراضي التابعة للدولة العثمانية ومنها البحث عن النفط بتأسيس البنك العثماني برؤوس أموال بريطانية (وهيب، صفحة 8).

ومن هذه الاتفاقيات الاتفاق الذي عقدته بريطانيا مع شيخ الكويت بتاريخ 27 تشرين الأول 1913 والذي تعهد بموجبه بعدم منح أي امتياز نفطي إلا للشخص الذي ترشحه بريطانيا، مما يضمن مستقبل النفط الكويتي لصالح بريطانيا، وكذلك التعهد الذي حصلت عليه من شيخ البحرين بتاريخ 14 أيار 1914 والذي التزم بموجبه بألا يباشر باستثمار النفط في بلاده بنفسه او

قبول أي عرض من أي جهة أخرى دون استشارة الوكيل البريطاني في البحرين ومصادقة بريطانيا عليه (وهيب، صفحة 9).

وكذلك تعهد الأمير عبد العزيز آل سعود امير نجد بتاريخ 26 كانون الأول 1915 بموجب معاهدة دارين بأن لا يتنازل عن أي شبر من أراضيه بأي حال من الأحوال او أن يقيم علاقة مع ايه جهة او دولة ما إلا بموافقة بريطانيا على ذلك، وهو التعهد نفسه الذي ألزمت به شيخ قطر بتاريخ 3 تشرين الثاني 1916 (قاسم، تموز 1975، الصفحات 96-104).

ولعل اكثر ما واجهته بريطانيا من مشكلات التنقيب عن النفط هي المنافسة الامريكية لها في المنطقة والتي أبدت اهتمامها في وقت مبكر نسبيا، إذ كان التوجه الأمريكي الواسع والشامل قد اخذ يرتبط أساسا مع الاكتشافات النفطية في القرن العشرين ولاسيما في الكويت والسعودية (الحمداني واخرون، صفحة 184).

وقد ورد اول اهتمام بريطاني بنفط الكويت في رسالة بعثها مدير شركة النفط الانجلو فارسية الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ 3 تشرين الثاني 1911، والتي اشارت الى مساعي شركة شل الهولندية – البريطانية للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت، إلا أن الرد البريطاني الرسمي كان الرفض التام؛ بسبب الأحوال السياسية المضطربة في المنطقة مما يجعل هذا الطلب امرا غير مناسب، وفي العام التالي قامت البعثة البحرية الملكية بأول مسح جايلوجي في الكويت وعثرت بوساطته على تسريبات سطحية نفطية غازية في منطقتي بحرة وبرقان تلاه اجراء عدة مسوحات جيولوجية في الأعوام (1917، 1924، 1932، 1934)، وكانت هذه المسوحات تهدف الى تقييم إمكانيات الكويت النفطية (الطناحي، 2011، الصفحات 53-54).

وفي منتصف أكتوبر 1913 كتب السير بيرسي كوكس رسالة الى الشيخ مبارك الصباح يبلغه فيها بقدوم بعثة الادميرال سيلد التي ستقوم بالتنقيب عن النفط في الكويت ويطلب منه عدم منح امتياز خاص بالنفط لأي شخص لا تختاره الحكومة البريطانية او توصي به، وكان رد الشيخ مبارك بتاريخ 27 أكتوبر 1913م برسالة إيجابية يوافق فيها على طلباته، وعرض الشيخ على السير بيرسي كوكس المساعدة بأبناء الكويت والذين قال فيهم إنهم في خدمة الادميرال سيلد لكي يشاهد مكان الزيت في منطقة البرقان، وتعهد بأن يقوم بإرشاد البريطانيين الى مكان النفط في المنطقة (الطناحي، 2011، صفحة 55).

وتمكنت بريطانيا من الانفراد بامتياز التنقيب عن نفط الكويت بمعاهدة عرفت في حينها باسم (اتفاقية الزيت)، وفي بداية العام التالي فبراير 1914 أصدرت البعثة البريطانية تقريرها النهائي والذي اشارت فيه إلى وجود رشحات من الزفت في المنطقة ذاتها، واوصت بطلب الحكومة بضرورة أن تسيطر على الحقول البترولية في الكويت، لكن نشوب الحرب العالمية الأولى في المدة ذات تسبب بعرقلة إجراءات الحكومة البريطانية بهذا الصدد، إلا أنها حاولت تعزيز علاقتها بالكويت وتشجيعها على المزيد من التعاون فاعترفت باستقلال الكويت وحمايتها لها وذلك من خلال خطاب رسمي وجهه المقيم السياسي البريطاني في الخليج الى الشيخ مبارك الصباح بتاريخ 24 تشرين الثاني 1914 يبلغه فيه إقرار حكومته على اعترافها بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية (العيدروس، 2002م، الصفحات 143-144).

أما في السعودية فلم تكن عمليات اكتشاف النفط والتنقيب عنه اقل أهمية عما كانت في الكويت، فقد منح الملك عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود اربع اتفاقيات امتياز للتنقيب عن النفط في بلاده، الامتياز الأول لشركة بريطانية، اما الثاني والثالث فكانت لشركات أمريكية والامتياز الرابع لشركة يابانية (عطار، 2002، صفحة 49). وقد منح الملك عبد العزيز اول امتياز للبحث عن النفط في منطقة الاحساء فرانك هولمز النيوزلندي الذي كان يعمل لحساب مجموعة من الشركات البريطانية باسم شركة بريطانية مساهمة في شركة البترول التركية في العراق، إلا أن هذا الامتياز لم يوضع موضع التنفيذ الفعلي؛ بسبب فشل خبراء التعدين الجيولوجيين الإنكليز في البحث عن النفط، وكانت البادرة الأولى من الملك عبد العزيز في اول اتصال له مع النقابة الشرقية الإنكليزية يطلب منه مفاتحة الشركات النفطية الراغبة لإجراء عمليات المسح الجيولوجي في منطقة الاحساء؛ لبحث إمكانية التنقيب عن النفط واستخراجه وذلك في العام 1922م، بعد ظهور بقع النفط على سطح بعض أراضي واحة القطيف، مما دعا رجال الاعمال وشركات النفط لزيارة المنطقة وتكليف النقابة الشرقية ممثليها في البحرين للتواصل مع الملك عبد العزيز وبحث إمكانية حصولها على حق امتياز التنقيب عن النفط (عطار، 2002، الصفحات 49-51). إلا أنه على الرغم من المحاولات البريطانية التي لم تنجح شركاتها في العثور على النفط والزيت حتى مع وجود المؤشرات السابقة، والتي أعلنت بشكل رسمي أنها لا تعتقد اطلاقا وجود النفط في البلاد العربية السعودية وذلك في العام 1932م، وأنه لا يوجد أي استعداد من الشركات البريطانية لمجازفة ثانية (عطار، 2002، الصفحات 52-60).

ولم تتوقف محاولات حكام السعودية في البحث عن النفط في بلادهم واستخراجه مما وجه انظارهم نحو الشركات النفطية الامريكية، ووجه الدعوة الى المهندسين الجيولوجيين الذين يعملون في البحرين في مجال التنقيب عن النفط واتفق مع شركة (استاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا) على أن تتبنى المشروع، وفي 29 أيار 1933 تم توقيع اتفاقية امتياز الزيت للمنطقة الشرقية بين المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الامريكية في مدينة جدة (عطار، 2002، الصفحات 63-65).

ثانيا: التنافس البريطاني الأمريكي وإحكام القبضة البريطانية على نفط الخليج:

بعد حصول الولايات المتحدة الامريكية على حصة لا بأس بها من امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي، بدأت بمطالبة بريطانيا رسميا بالإعلان عن سياستها الخاصة بالامتيازات النفطية ضمن منطقة الخليج العربي، فكان الرد البريطاني الرسمي والذي أعلنه وزير الخارجية البريطانية بأن بلاده قد تسمح للشركات الامريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات مادامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استعمال رؤوس الأموال الامريكية، على أن لا يترتب على ذلك اخلال بالمركز السياسي الذي يتمتع به البريطانيون في هذه المناطق، وقد ظلت شركات النفط الامريكية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تعترف بأولوية النفوذ البريطاني السياسي في المنطقة، وعملت على التنسيق معها اكثر من الاصطدام بها، ولاسيما بعد حصولها على الحصة الأكبر من امتيازات نفط السعودية (حميدي، 2015، صفحة 185).

وما أن تفجر نفط البحرين في 31 أيار 1932 وما كان لهذا الحدث من تأثير كبير في توجيه انظار الشركات العامة ولاسيما النفطية منها في المنطقة الى ساحل الاحساء في السعودية الذي أصبحت احتمالات وجود النفط فيه كثيرة نظرا لوجود التكوينات الجيولوجية نفسها في البحرية والاحساء مما حول اهتمام شركة نفط كاليفورنيا نحو ساحل الاحساء التي تابعت عملها بالتنقيب في المنطقة، ومن جانب اخر اظهر اندفاع الشركات البريطانية ومحاولاتها الحصول على الامتياز في المنطقة دون غيرها مما اجج التنافس البريطاني-الأمريكي للحصول على هذا الامتياز ولاسيما أن شركة نفط كاليفورنيا لم توقع أي اتفاق مع احد (وهيب، صفحة 104).

وعلى الرغم من مساعي بريطانيا لمنع حصول الشركات النفطية الامريكية على امتياز النفط في السعودية إلا أن هذه المساعي لم تكن كافية، وذلك لما تحلت به الجهود المنافسة من الشركات الامريكية التي قدمت عروضا سخية لحكومة السعودية، فضلا عن أنه لم تكن شركة

نفط العراق البريطانية مهتمة فعلا بنفط السعودية الاهتمام الذي تستحقه هذه الثروة الكبيرة مما جعل الجانب الأمريكي هو الأنجح في الحصول على الامتياز (العبوسي، 1956، الصفحات 27-28).

وقد وقع الامتياز النفطي الأمريكي في 29 أيار 1933 بعد أن تمت مطالعته وقراءته امام الملك عبد العزيز آل سعود لإبداء رأيه فيه، والذي وافق عليه بعده أفضل عرض يمكن أن تحصل عليه الحكومة السعودية، ولا يخفى أن الملك السعودي لم يكن دافعه المال فقط بقدر ما كان يرى أن للسياسة البريطانية ونواياها في المشرق العربي وتعاطفها مع الهاشميين، في حين أتت السياسة الامريكية مجردة من المطامع –بحسب ظنه– إذ إن شركة نفط كاليفورنيا لم ترتبط بالحكومة الامريكية، فضلا عن النظرة المستقبلية لقوة الاقتصاد الأمريكي قياسا بالاقتصاد البريطاني مما سيسهم في نمو الاقتصاد السعودي فيما بعد (العقاد، 1973، صفحة 20).

وهكذا تنامى النفوذ الأمريكي في السعودية ولاسيما بعد المباشرة بحفر عدة ابار واكتشاف اول بئر تجاري في منطقة الدمام بتاريخ 19 تشرين الأول 1938 وثبت أن السعودية وامتياز نفط الاحساء كان اغنى امتياز نفطي في العالم (العبوسي، 1956، صفحة 29).

وقد ظلت تلك المنافسة بين بريطانيا وامريكا لمدة طويلة بين مد وجزر إلا أن الحكومة البريطانية لطالما كانت تعتمد على العودة الى الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تعقدها مع الشيوخ والحكام المحليين بما يتوافق مع مصالحها والتي كانت من جهة أخرى تقف عائقا بوجه أي منافسة ثانية في المنطقة ولاسيما منافستها الامريكية بالذات، وربما كان لأسبقية بريطانيا ومعرفتها الجيدة بالمنطقة وحكامها وشعوبها دور في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة تارة وترجيح الكفة لصالحها تارة أخرى، والسعي للاتفاق مع منافستها الرئيسة –الشركات الامريكية– بصورة خاصة في بعض الأحيان (حميدي، 2015، صفحة 185).

الخاتمة:

نستنتج في هذه الدراسة التي تناولت الانتقال التدريجي البريطاني من البحر الى البر في منطقة الخليج العربي تبعا لمصالحها، إذ ترى أن هذا الانتقال مر بعدة مراحل وأن سياستها هي الأخرى تتغير في كل مرحلة تماشيا مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية لمنطقة الخليج العربي خاصة والعالمية عامة، وبشكل عام يمكن أن يقسم هذا الانتقال الى ثلاث مراحل زمنية، الأولى ما قبل العام 1800م والتي كانت المصالح البريطانية تصب في السيطرة على الممرات البحرية العالمية من الهند مرورا بالخليج الى اوربا، المرحلة الثانية في المدة من 1800–1900م وهي مرحلة انتقال المصالح البريطانية من البحر الى الموانئ فكانت مصالحها تعتمد على السيطرة على الموانئ وإيجاد موطئ قدم لها في المناطق الساحلية، اما المرحلة الثالثة فتبدأ من 1900م اذ كان لاكتشاف البترول وبداية الصراع العالمي للحصول على الامتيازات النفطية أثر في نقل بريطانيا مراكزها الى المناطق الداخلية للخليج العربي، ومن جانب اخر نلحظ أن السياسة البريطانية كانت تتغير هي الأخرى من مرحلة لأخرى بين الشدة والضغط السياسي وبين محاولات كسب الود والصداقة للحكام المحليين في المنطقة، فتلجأ تارة الى تقديم بعض الاعترافات بالاستقلال الجزئي للمشيخات وبين عقد الاتفاقيات التي تضمن لبريطانيا السيطرة الحقيقية عليها وتثبيت نفوذها وإبعاد نفوذ أي قوة أخرى منافسة، مما جعل بريطانيا –في اغلب الأحيان– صاحبة النفوذ الأكبر في السيطرة على منطقة الخليج العربي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ارنلد، ويلسون. (بلا تاريخ). *الخليج العربي*. (عبد القادر يوسف، المترجمون) الكويت.
2. العابد، صالح محمد. (1979). *موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810م*. بغداد.
3. بيدوا تخسيروا. (1996). *تاريخ الخليج والبحر الاحمر*. (عيسى امين، المترجمون) البحرين: مؤسسة ايام.
4. جمال زكريا قاسم. (تموز 1975). *بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الاولى* (المجلد العدد الثالث). مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية.
5. راشد عبدالله، الفرحان. (1960م). *مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية* (المجلد ط1). القاهرة: دار العروبة.
6. سولت،ب.ج. (1993). *عرب الخليج 1602-1784* (المجلد 1). (عايدة خوري، المترجمون) القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع.
7. صادق نشأت. (1972). *تاريخ الخليج السياسي*. (احمد كمال حلمي، و بدر الخصوصي، المترجمون) الكويت.
8. صالح العابد. (1976). *دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820*. بغداد: مطبعة العاني.
9. صلاح العقاد. (1973). *البترول واثره في السياسة والمجتمع العربي*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية.
10. طارق نافع الحمداني ، صادق ياسين الحلو، جعفر عباس حميدي. (2015). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر*. بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر.
11. طالب محمد وهيب. (بلا تاريخ). *التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج وموقف العرب منه 1923-1939*.
12. طلال محمد نور عطار. (2002). *قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية* (المجلد الاولى). الرياض.
13. عبد الفتاح ابراهيم. (1935). *على طريق الهند*. بغداد.
14. عبدالامير محمد امين. (1981). *مقاومة امارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الاوربي 1500-1820*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. عبدالله خلفان بن قيصر. (1977). *اسرة الامام ناصر بن مرشد*. سلطنة عمان: منشورات وزارة التراث القومي والثقافة.

16. فريرا، روي، اندرادي. (1996). *الموسوعة البرتغالية يوم سقطت هرمز*. (عيسى امين، المترجمون) البحرين: مؤسسة ايام.

17. قاسم،جمال زكريا. (1996). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر* (المجلد الاولى). مصر: دار الفكر العربي.

18. لوريمر،ج.ج. (بلا تاريخ). *دليل الخليج العربي*. (مكتب امير دولة قطر، المترجمون) قطر.

19. محمد جواد العبوسي. (1956). *البترول في البلاد العربية*. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية.

20. محمد حسن العيدروس. (2002م). *تاريخ الكويت الحديث والمعاصر* . الكويت: دار الكتب الحديثة.

21. محمد عبدالله ناجي عساف السالمي. (بلا تاريخ). *عمان تاريخ يتكلم*. دمشق.

22. محمد محمود الطناحي. (2011). *النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911-1990م*. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Arnold, Wilson. (undated). Persian Gulf. (Abdelkader Yusuf, translators) Kuwait.
2. Al-Abed, Saleh Mohamed. (1979). Britain's position on French activity in the Persian Gulf 1798-1810. Baghdad.
3. They will lose. (1996). History of the Gulf and the Red Sea. (Issa Amin, Translators) Bahrain: Ayam Foundation.
4. Jamal Zakaria Qasim. (July 1975). Britain and the Arabian Gulf in the First World War (Volume Number III). Journal of Arabian Gulf and Al Jazeera Studies Arabic.
5. Rashid Abdullah, Al-Farhan. (1960). A brief history of Kuwait and its relationship with the British government and the Arabic countries (vol. 1st edition). Cairo: Dar Al-Oruba.
6. Salt, B.J. (1993). Gulf Arabs 1602-1784 (vol. 1). (Aida Khoury, Translators) Cairo: Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution.
7. Honest originated. (1972). Gulf Political History. (Ahmed Kamal Helmy and Bader Al-Khasawsi, translators) Kuwait.
8. Saleh Al-Abed. (1976). The Role of Qawasim in the Persian Gulf 1747-1820. Baghdad: Al-Ani Press.
9. Salah Akkad. (1973). Petroleum and its impact on Arab politics and society. Cairo: Institute of Research and Studies Arabic League of Arabic.
10. Tariq Nafi Al-Hamdani, Sadiq Yassin Al-Helou, Jaafar Abbas Hamidi. (2015). Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf. Baghdad: Dar Adnan for Printing and Publishing.
11. Talib Mohamed Wahib. (undated). The British-American competition over Gulf oil and the position of the Arabs on it 1923-1939 .
12. Talal Mohamed Nour Attar. (2002). The Story of Oil Discovery in Saudi Arabia (Volume I). Riyadh.
13. Abdel Fattah Ibrahim. (1935). On the road India. Baghdad.
14. Abdul Amir Mohamed Amin. (1981). The resistance of the eastern emirates of the Arabic and the tribes of the Arabian Gulf to the European colonial penetration 1500-1820. Beirut: Center for Unity Studies Arabic.
15. Abdullah Khalfan bin Caesar. (1977). The family of Imam Nasser bin Murshid. Sultanate of Oman: Publications of the Ministry of National Heritage and Culture.
16. Ferreira, Roy, Andrade. (1996). Portuguese Encyclopedia The Day Hormuz Fell. (Issa Amin, Translators) Bahrain: Ayam Foundation.
17. Qasim, Jamal Zakaria. (1996). Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf (Volume One). Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
18. Lorimer, J.J. (undated). Guide to the Arabian Gulf. (Office of the Emir of State of Qatar, translators) Qatar.
19. Mohamed Jawad Al-Abousi. (1956). Petroleum in the country Arabic. Cairo: Institute of Global Arabic Studies.
20. Mohamed Hassan Al-Aidarous. (2002). History of Modern and Contemporary Kuwait. Kuwait: Modern House of Books.

21. Mohamed Abdullah Naji Assaf Al-Salmi. (undated). Oman history speaks. Damascus.

22. Mohamed Mahmoud Al-Tanahi. (2011). Oil and Kuwait Political Relations with Neighboring Countries 1911-1990. Kuwait: Kuwait Research and Studies Center.